

**دور منهجية الخالي من الفاقد في تحسين
جودة المراجعة الداخلية (دراسة ميدانية)**

مقدم من الباحثة

نهى سيد حسن بدوي

للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

1/1-مقدمة الدراسة

اهتم الأدب المحاسبي في السنوات الماضية باستخدام العديد من المقاييس غير المالية، لتحسين جودة مخرجات عملية المراجعة مثل الأداء المقارن ما يسمى (benchmarking)، وبطاقة الأداء المتوازن Balance Score Card، وكذلك مقياس القيمة الاقتصادية المضافة إلى جانب مدخل الجودة الشاملة، والعديد من المقاييس الأخرى، ولكن ما زال هناك فجوة بحثية في جودة أداء المراجعة الداخلية وإلا ما سقط العديد من المؤسسات الاقتصادية العملاقة وأيضاً يأتي هذا الاهتمام بالمراجعة الداخلية ذاتها التي تحول دورها من مجرد التركيز على تقييم الرقابة الداخلية إلى إطار متسع نتيجة للتغير المستمر والتنافس المتزايد بشكل لا يمكن تصوره ولكي يمكن مواكبة هذا التطور لمثل مواجهة الوحدات الاقتصادية العملاقة (عبد الخالق حلمي، 2013)

وأيضاً السعي المستمر لتعظيم القيمة ليس فقط المساهمين والعملاء بل لجميع الأطراف المرتبطة بنشاطها وبما يتأثر بها بما يضمن البقاء والاستمرار وهو ما يتطلب تغيير النظرة للمراجعة الداخلية من كونها كنظام تقليدي إلى نظام يسعى لتعظيم القيمة لكافة الأطراف أصحاب المصالح المختلفة من خلال مدخلات المساهمة في تحسين جودة الأداء وخفض التكلفة للإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للوحدة الاقتصادية وفق ما تقرضه المعايير الدولية التي من أهمها تخطيط أنشطة المراجعة وتنفيذها حيث يتم الاهتمام بجهد إدارة المراجعة الداخلية في اتجاه المجالات ذات الأهمية الكبرى في المنشآت بحيث يتم وضع نظام رقابة داخلية يمتاز بالكفاءة بشكل ويحمي المنشأة من كافة التحديات ويشير معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (Institute of Internal Auditors IIA, 2003) إلى أن المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل مصمم لزيادة قيمة المنشأة وتحسين عملياتها الداخلية ومساعدتها على إنجاز أهدافها وتقييم المخاطر بمعنى (المفهوم الحقيقي للمخاطر) (عمرو عبد الجواد، 2014).

ونظراً لزيادة درجة التعقيد والعمليات المتداخلة داخل إدارة المراجعة الداخلية اثناء عملية المراجعة وذلك لكثرة حجم الأعمال ومن هنا يأتي دور الخالي من الفاقد كأحد الأدوات الإدارية الحديثة التي يمكن أن يساهم بشكل إيجابي حيث إن هذه المنهجية تعمل أساساً لتعظيم القيمة المقدمة للعملاء وتقليل الفاقد بمعنى تخفيض التكلفة وهذا النموذج هو الأكثر انتشاراً في المنشآت العالمية

بهدف تحقيق استمرارية المنشآت ودعم قدرتها التنافسية ، فقد أدت البيئة التنافسية التي تعمل في ظلها المنشآت في السنوات الأخيرة إلى زيادة حاجة المنشآت إلى المزيد من المعلومات المناسبة عن الكيفية التي تدار بها عملياتها والنتائج المرتبطة بها وتعتبر المراجعة الداخلية إحدى الأساليب المحاسبية المهمة دائمة الجدل والتطوير أكاديمياً ومهنياً سواء من حيث المفهوم أو الأهداف أو أسلوب الأداء والقائمين بها.

ومن أهم أسباب التطورات الحديثة في المراجعة الداخلية ما يلي: (إبراهيم مرعي & جمعة سعيد، 2017).

- المحاولات المستمرة للتغلب على أوجه القصور في استقلال المراجع الداخلي وذلك لأنه موظف داخل المنشأة يتقاضى مرتبه من الإدارة وبالتالي ليست لديه القدرة على انتقاد إدارة المنشأة في حالة ارتكابهم أي مخالفات أو تجاوزات وتبني مفهوم مختلف يتمثل في استقلاله عن الأشخاص الذين يقوم بمراجعة عملهم لضمان حياده أثناء تنفيذه لبرامج المراجعة الداخلية.
 - ظهور الحاجة للتقييم الذاتي للرقابة الداخلية من خلال مشاركة جميع العاملين بالمنشأة في هذا المجال بغرض توفير نوع من الشفافية للتعرف على نقاط الضعف والثغرات التي تستجد في إجراءات وضوابط الرقابة بشكل مستمر.
 - ظهور مفهوم إدارة مخاطر المنشأة والحاجة إلى التعامل مع مخاطر النشاط التي تمثل السبب الرئيسي في انهيار المنشآت.
 - ظهور مفهوم حوكمة الشركات والحاجة إلى ضبط الأداء الداخلي بالمنشأة يعرض أحكام للسيطرة على الأنشطة بداخلها للمحافظة على استقرار المنشأة والمساعدة على استمراريتها.
 - تزايد نطاق العمليات الدولية والارتباط بتكنولوجيا المعلومات المعقدة وازدياد حجم التجارة الإلكترونية مما أدى إلى زيادة عدد الأنشطة التي تمارس إلكترونياً.
- وفي ضوء ما تقدم ونتيجة للبيئة التنافسية والتطور في تعريف ومفاهيم المراجعة الداخلية فقد ظهرت اتجاهات حديثة تتطلب من المراجع مواجهتها بمستوى أداء مهني مواكب للتطور محاولة الوصول بمستوى كفاءة وفعالية عملية المراجعة الداخلية إلى أقصى حد ممكن، ولذا كانت الحاجة لهذه الدراسة التي تبحث في دور منهجية الخالي من الفاقد في تحسين جودة المراجعة الداخلية

2/1- مشكلة الدراسة:

نظراً للانتقادات التي طالت مهنة المراجعة بشكل عام والمراجعة الداخلية بشكل خاص وفي أعقاب تلك الفضائح المالية التي اجتاحت منشآت الأعمال سواء في الولايات أو غيرها من الدول قد أثارَت المخاوف والشكوك حول الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في مراقبة ومتابعة أداء الشركات حيث أصبحت منشآت الأعمال في الوقت الراهن تواجه بيئة سريعة التغير يمكن أن تتصف بالتعقيد، مما أدى إلى ضغوط متزايدة على المهنة ناتجة عن العولمة وشدة المنافسة العالمية وزيادة التركيز على البعد الإستراتيجي للمنشآت

ولضمان تحقيق التطوير والتحسين المستمر في أداء منشآت الأعمال ظهرت أهمية قياس وتقييم الأداء للمنشآت التي تتبنى بيئة (الخالية من الفاقد) لفهم مدى الاحتياج إلى التغيير التحسين المستمر. وأصبح من الضروري تطوير مقاييس جديدة للأداء تقوم على تحقيق الأهداف الإستراتيجية برؤية جديدة لتحل محل التركيز الحالي على مقاييس الأداء المالية وغير المالية قصيرة النظر للمتطلبات والاحتياجات والتي أصبحت غير ملائمة في ظل هذه البيئة الجديدة.

وتمثل بيئة الخالي من الفاقد الإطار المتكامل لأسلوب التحسين المستمر والتي يمكن تطبيقه من أجل تعظيم الجودة وتخفيض تكلفة ودعم الميزة التنافسية لمنشآت الأعمال من خلال تبني فلسفة قائمة على بيئة الخالي من الفاقد وإعادة النظر في الهيكل الإداري للمنشآت والتركيز على فعالية مسببات الأداء للتلاؤم مع هذا الأسلوب الذي يهدف إلى القضاء على الفاقد بجميع صورته وتعظيم القيمة للعميل.

واستناداً لما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: ما هو أثر تطبيق منهجية الخالي من الفاقد في عمليات المراجعة الداخلية على تحسين جودة المراجعة الداخلية؟ ومن هذا التساؤل الرئيسي تنبثق عدة تساؤلات فرعية:

- 1- هل توجد علاقة بين منهج الخالي من الفاقد وجودة المراجعة الداخلية؟
- 2- هل يؤثر تطبيق نظام الخالي من الفاقد في المراجعة الداخلية على الارتقاء في الأداء المهني للمراجعة الداخلية؟
- 3- هل يؤثر نظام الخالي من الفاقد تأثيراً مباشراً على التخلص من كافة أشكال الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية؟

3/1- الدراسات السابقة

1. دراسة (Mohammad Zadeh et al. , 2013)

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة فعالية المراجعة الداخلية في تحسين الرقابة على الشركات المدرجة بالبورصة

ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من المراجعين الداخليين في الشركات المدرجة بالبورصة ، وكانت أهم نتائج الدراسة :-

- تؤدي أنشطة المراجعة الداخليه إلى زيادة فعالية وكفاءة عمليات المنشأه الماليه
- يؤدي التحكم والرقابة الجيده من قبل المراجعين الداخليين على عمليات المنشأه إلى تعزيز ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة بالبورصه
- المراجعة الداخلية تعمل على زيادة حماية أصول الشركات المدرجة بالبورصه من الاختلاس والسرقة والضياع
- من أهم توصيات الدراسة ، حث المنظمات المهنيه بالاهتمام بإستقلالية المراجع الداخلي حتى يتثنى له القيام بمسؤوليات الملقاه على عاتقه

2. دراسة (KPMG, 2013)

إستهدفت هذه الدراسة توضيح الدور الرئيسي الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية لكي تكون فعالة في مساعدة مجلس الإدارة لكي يوفي بمسؤوليات حوكمة الشركات، حيث أوضحت الدراسة ان مجلس الإدارة يكلف أنظمة الرقابة الداخلية وتحديدًا وظيفة المراجعة الداخلية بالمسؤوليات النهائية التي تؤدي لفعالية الحوكمة .

وتناولت الدراسة عددا من الممارسات الافضل بالنسبة للدور الذي تلعبه لجنة المراجعة او لجان إدارة الخطر وهذه الممارسات تتمثل في تقدير مجال وفعالية أنظمة الإدارة في التعرف على وتقدير وإدارة ومتابعة المخاطر المرتفعة المتباينة لنشاطات المنظمة وتأمين المستوى التنفيذي للإدارة ووجود حماية كافية لفعالية اجراءات الرقابة الداخلية وان يكون هناك رضا نفسي لدى الإدارة بأن إجراءات الرقابة موضوعة في المكان المناسب لمتابعة الالتزام بالقوانين والقواعد والسياسات الداخلية للملاءمة والقيام بمراجعة ومتابعة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية من خلال تقييم وتقدير خطتها ومدى الارتقاء بها والتأكيد على أن لديها مواردها الكافية وأنها تتمتع بموقع

تنظيمي مناسب – ثم الاخذ فى الاعتبار مدى استجابة مجلس الإدارة لتوصيات وظيفة المراجعة الداخلية وأنها فى حيز التنفيذ وأخيراً الموافقة على الآراء التي يطرحها مدير المراجعة الداخلية .

خلصت الدراسة إلى تعدد المساعدات التي تقدمها وظيفة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة للوفاء بمسئوليات حوكمة الشركات والتي تتمثل في مراجعة الثقافة الرقابية للعاملين بالمنظمات والتقييم الموضوعي للخطر الموجود وإطار الرقابة الداخلية والتحليل المنظم للعمليات وإجراءات الرقابة المرتبطة بها ومراجعة الوجود والملكية للاصول، كما انها مصدر المعلومات عن عمليات الغش والعمليات الغير قانونية ومراجعة المناطق الاخرى ذات الاهتمام التي تتضمن مستويات غير مقبولة للخطة ومراجعة الالتزام بالقوانين واللوائح المحددة ومراجعة العمليات والأداء المالي ثم عمل توصيات لمزيد من الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وتقدير مدى الانجاز الذي تحقق من اهداف الشركة ووجود التغذية العكسية للتمسك بالقيم والسلوك الاخلاقي للمنظمات ، وبذلك فإن وظيفة المراجعة الداخلية تلعب دور رئيسي فى تدعيم مسئوليات مجلس الإدارة من خلال التأمين الكافي لاجراءات الرقابة الداخلية كما انها الجزء المتمم لإطار حوكمة الشركات .

3. دراسة (محمد صالح هاشم 2014)

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار متكامل مقترح لتخفيض تكلفة جودة المراجعة الخارجية باستخدام منهجية ستة سيجما الخالية من الفاقد. وقد توصلت الدراسة إلى أن :

- مفهوم جودة المراجعة وتكلفتها وأيضاً منهجية ستة سيجما الخالية LSS وتحليل كيفية استخدام تلك المنهجية في تخفيض تكلفة جودة المراجعة.
- أنه لا يوجد بعد اتفاق وإجماع حول المفهوم الشامل لجودة المراجعة، فعلى الرغم من أنه كثيراً ما تمت مناقشته في الأدب المحاسبي إلا أن قليل ما تم فهمه وفي هذا الإطار فقد توصل الباحث إلى مفهوم موجز عام لجودة المراجعة بجمع كافة رؤى الأطراف المرتبطة بعملية المراجعة في إطار السلوك الرشيد الذي يعزل الأثر السلبي للوكالة وفي إطار الضوابط والإصدارات المهنية

4. دراسة (Mohammad Zadeh et al. , 2014)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد درجة فعالية المراجعة الداخلية فى تحسين الرقابة على الشركات المدرجة بالبورصة

ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من المراجعين الداخليين في الشركات المدرجة بالبورصة ، وكانت أهم نتائج الدراسة :-

- تؤدي أنشطة المراجعة الداخلية إلى زيادة فعالية وكفاءة عمليات المنشأ الماليه
 - يؤدي التحكم والرقابة الجيده من قبل المراجعين الداخليين على عمليات المنشأ إلى تعزيز ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة بالبورصة
 - المراجعة الداخلية تعمل على زيادة حماية أصول الشركات المدرجة بالبورصة من الاختلاس والسرقة والضياع
- وكانت أهم توصيات الدراسة ، حث المنظمات المهنية بالاهتمام بإستقلالية المراجع الداخلي حتى يتثنى له القيام بمسؤوليات الملقاه على عاتقه.

5. دراسة 2014 .D. Kiabel, Bariyima

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على كفاءة المراجعة الداخلية في تقييم الأداء المالي والمحاسبي والإداري ومنها عامل التبعية الادارية، وهدفت إلى التعرف على العلاقة بين استقلال أنظمة المراجعة الداخلية وتقييم الأداء المالي والمحاسبي والإداري في المؤسسات ، وإظهار الآثار السالبة الناجمة من عدم الإهتمام بأهمية الإدارة التابع لها وحده المراجعة الداخلية وكذلك عدم الإهتمام بدور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء.

توصلت الدراسة إلى وجود عوامل لها تأثير إيجابي على المراجعة الداخلية في تقييمها للأداء المالي والمحاسبي والإداري وأهمها أنه إذا كانت ذات تبعية إدارية أعلى داخل المؤسسة أم لا ، وأن هذه العوامل غير مفعلة بالتالي أثر سلباً على المراجعة الداخلية في تقييمها للأداء .

6. دراسة (2015) Gary, kapanowski

تدور الدراسة حول مجموعة أسئلة تتضمن هذه الأسئلة ماهو الخالي من الفاقد وماهي ثقافته وماهو تقييم الخالي وماهي فوائده في المراجعة .

توصلت الدراسة إلي أن الرؤية حول الرحلة وليس القياس, (رحلة إنتاج شركة تويوتا) مفتاح الثقافة هو (نموذج كايزن) يعني التغيير للأفضل, (باللغة اليابانية) و (الإنجليزية) تحسين مستمر وجعلها سريعة للغاية وان الخالي ثقافة يمكن نقلها بشكل أسرع للموظفين .

بالإضافة إلى الكفاءة والتكاليف ورضا العملاء وايضاً هناك بعض الفوائد المحتملة الأخرى من نهج الخالي من الفاقد في المراجعة الداخلية ، الأول : هو أن الموظفين يمكن أن يكتسبوا الوقت وأن يكونوا قادرين على تطبيق تركيزهم على أنشطة أكثر قيمة، ويمكن أن يساعد ذلك في تحديد المهارات التي تفتقر إلى التدريب أو يمكن تطبيقها، الثاني هي تحديد أي مسائل تتعلق بالتنفيذ، حيث إن نهج الخالي من الفاقد يمكن أن يساعد في الكشف عن الإجراءات التي تعرض المنظمة لخطر سوء السلوك. أيضاً ، " نقاط الألم " للموظفين أو العملاء التي تعقد العمليات و التي يمكن أن تكون شفافة، مع الحلول المقترحة.

7. دراسة (نعمه مشابط ، 2015)

هدفت الدراسة إلى تحليل مفهوم وجوهر المراجعة البيئية الداخلية كتطوير لدور المراجعة الداخلي التقليدي ، وعلاقتها بالالتزام باللوائح والاتفاقيات الدولية ، وتناولت الدراسة المراجعة البيئية الداخلية ودورها التوكيدي والاستشاري في تضيق فجوة توقعات المراجعة الداخلية ، وتوصلت الدراسة إلى تطبيق المراجعة البيئية الداخلية يؤثر إيجابياً على مدى التزام المنشآت بصفه عامه والمنشآت الصناعية بصفه خاصة بالقوانين واللوائح الدولية .

وأوصت الدراسة بتفعيل دور المراجع الداخلي من خلال التعليم والتدريب المستمر بما يلائم التطورات الحديثة في دوره التأكيدي والاستشاري بشكل واضح مما يمكن الشركات الصناعية من الالتزام البيئي ، كما أوصت الدراسة بأن يكون للمراجع الداخلي سلطه داخل الشركة بحيث تكون توصياته ملزمة التطبيق , ومن نتائج الدراسة هو عدم وجود معايير واضحة للمراجعة الداخلية في مصر

8. دراسة شلاش، الحسنوي (2015):

بعنوان "أثر نظام الإنتاج الرشيق في أداء العمليات: دراسة استطلاعية في الشركة العامة للأسمنت الجنوبية (معمل سمنت الكوفة)"

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر نظام الإنتاج الخالي من الفاقد في أداء العمليات في إحدى الشركات العراقية وهي الشركة العامة للأسمنت الجنوبية (معمل سمنت الكوفة)، كما هدفت إلى الإجابة على التساؤل التالي: هل يؤثر نظام الإنتاج الرشيق في إبعاد أداء العمليات؟، وتمثل المتغير المستقل في نظام الإنتاج الخالي من الفاقد بالاعتماد على ستة من أدواته (5S، الصيانة الإنتاجية الشاملة، التحسين المستمر، مجرى القيمة، كانبان، الإنتاج في الوقت المحدد (JIT)، واما المتغير التابع فهو

أداء العمليات بأبعادها الأربعة (التكلفة، الجودة، المرونة، التسليم)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط وأثر بين متغيرات البحث، وضرورة تشجيع عملية تبني فلسفة نظام الإنتاج الخالي من الفاقد من خلال الاستفادة من التجربة اليابانية في هذا المجال حيث كان للفلسفة اليابانية دور كبير وأساسي في تطبيق نظام الإنتاج الخالي من الفاقد محققة بذلك ميزة تنافسية للمنتجات اليابانية.

9. دراسة حافظ (2015):

بعنوان "إطار مقترح للتكامل بين نظام الإنتاج الخالي من الفاقد وأفضل أداء تنافسيا بهدف تدعيم القدرات التنافسية للمنشأة في ظل استراتيجية ريادة التكلفة: دراسة تطبيقية"

هدفت الدراسة إلى معرفة خصائص ومميزات التكامل بين نظام الإنتاج الخالي من الفاقد وأفضل أداء تنافسيا بما يمكن أن يساهم في دعم القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال، والعمل على تخفيض التكلفة وتحقيق إنتاج خالي من العيوب من خلال التكامل بين النظام الانتاجي الخالي من الفاقد وفضل أداء تنافسي، وتوصلت الدراسة إلى ان التكامل بين نظام الانتاجي الخالي من الفاقد وفضل أداء تنافسي يؤدي إلى أن القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال تزيد عنها في ظل استخدام كل اسلوب على حدة في ظل استراتيجية ريادة التكلفة.

10. دراسة (Chartered, Institute of internal audit, 2017)

تدور هذه الدراسة حول ما هو الخالي من الفاقد في المراجعة الداخلية وما هو العمل بطريقة أكثر كفاءة وفعالية بشكل أسرع وأفضل لتحقيق المنتج النهائي المطلوب لعملائك وأيضاً أن مبادئ الخالي من الفاقد مفيدة بشكل خاص للمنظمات والأنشطة التي تعمل بطريقة منهجية بما في ذلك مقدمي الخدمات مثل الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والمراجعة الداخلية ومن خلال التفكير بهذه الطريقة سوف تأسس ثقافة التحسين المستمر.

توصلت الدراسة إلى أن التفكير بهذا النهج يتماشى مع المعيار الدولي لنظم المراجعة الداخلية على أن المراجعة الداخلية تضيف قيمة إلى المنظمة (وأصحاب المصلحة فيها) عندما يتم توفير ضمانات موضوعية وذات صلة تساهم في فعالية وكفاءة الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة في بعض الحالات قد تكون هناك توقعات متنافسة من حيث الضمان والاستشارات .

كما أوصت الدراسة بضرورة وضع جدول زمني لمهام خطة المراجعة للوصول للمخاطر الرئيسية وبرامج التغيير في المنظمة لإضافة قيمة.

11. دراسة (Chartered, Institute of internal audit, 2017)

تدور هذه الدراسة حول ما هو الخالي من الفاقد في المراجعة الداخلية وما هو العمل بطريقة أكثر كفاءة وفعالية بشكل أسرع وأفضل لتحقيق المنتج النهائي المطلوب لعملائك وأيضاً أن مبادئ الخالي من الفاقد مفيدة بشكل خاص للمنظمات والأنشطة التي تعمل بطريقة منهجية بما في ذلك مقدمي الخدمات مثل الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والمراجعة الداخلية ومن خلال التفكير بهذه الطريقة سوف تأسس ثقافة التحسين المستمر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلي أن التفكير بهذا النهج يتماشى مع المعيار الدولي للحسابات الدولية لعام 2000 على أن " المراجعة الداخلية تضيف قيمة إلى المنظمة (وأصحاب المصلحة فيها) عندما يتم توفير ضمانات موضوعية وذات صلة تسهم في فعالية وكفاءة الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة "

في بعض الحالات قد تكون هناك توقعات متنافسة من حيث الضمان والاستشارات فإن الأنشطة التي سوف تحتاج إلى موازنة ولكن تسير في هذا الطريق سيساعد على ضمان خطة المراجعة الداخلية وفي هذا الصدد يتمثل الهدف في وضع جدول زمني لمهام خطة المراجعة الداخلية للحسابات للوصول للمخاطر الرئيسية وبرامج التغيير في المنظمة لقيمة المراجعة الداخلية.

12. دراسة (James, Paterson, 2017)

تهدف هذه الدراسة الي تحليل نموذج كانوا لفهم احتياجات اصحاب المصلحة وتحديد ماهي القيمة وتوصلت هذه الدراسة الي انه ينظر إلى القيمة المضافة على انها :

- المراجعة الجارية للقيام بعمل مستهدف لبعض كبار المديرين لصالح الهدف الرئيسي للمنظمة .
- المراجعة لتقديم المهام الاستشارية التي ينظر إليها كدعم لتحقيق الأهداف لأولوية المراجعة في إصدار تقارير قصيرة ومتوازنة في الوقت المناسب دراسات تناولت الخالي من الفاقد في المراجعة الداخلية .

13. دراسة (عبد اللطيف، 2017)

تهدف الدراسة الي تحليل الدور الذي تحتله الموارد البشرية في بيئة الخالي من الفاقد نتيجة اعتبار الأفراد من ابعاد التحول الاساسية التي يتحتم علي المنشأة اخذها في الاعتبار للتحول الي منشآت الانتاج الخالي من الفاقد.

توصلت الدراسة الي احتلال الموارد البشرية مكانة مهمة في اسلوب الانتاج من الفاقد ، نتيجة اعتبار الموارد البشرية من ابعاد التحول الاساسية لأية منشأة تنتهج هذا الاسوب ، كما تعزز الموارد البشرية من الاثار المستمرة لتطبيقات الانتاج الخالي من الفاقد وتلعب دوراً مهماً في نجاح تلك التطبيقات فبدون حزمة فعالة من الممارسات البشرية بما يمكن من الابتكار وخلق قدرة علي التعامل مع المواقف -الطارئة وتشجيع الموارد البشرية علي المشاركة في أنشطة التحسين المستمر .- اقترح مجموعة من التقارير المحاسبية التي تهدف الي القضاء علي الفاقد في عمليات توظيف الموارد البشرية .

دراسة (اسماء الاشقر، 2018)

هدفت الدراسة إلى بيان التكامل بين نظام الإنتاج الخالي من الفاقد وأدوات إدارة التكلفة بغرض تحقيق المزايا التنافسية لمنشآت الأعمال: دراسة نظرية. وتناولت الدراسة الإطار النظري لنظام الإنتاج الخالي من الفاقد، من حيث مفهوم نظام الإنتاج الخالي من الفاقد، وأهدافه، والمبادئ التي يقوم عليها نظام الإنتاج الخالي من الفاقد، والمزايا المحققة من تطبيق نظام الإنتاج الخالي من الفاقد في المنشآت.

وأوضحت الدراسة أن التكامل بين نظام الإنتاج الخالي من الفاقد وأدوات إدارة التكلفة في بيئة الإنتاج الحديثة من خلال، آثار التكامل بين نظام الإنتاج الخالي من الفاقد ونظرية القيود، ومدخل محاسبة استهلاك الموارد، وأسلوب التكلفة المستهدفة، ومدخل تكلفة دورة حياة المنتج، ومدخل التكلفة على أساس النشاط الموجه بالوقت، ونظم تخطيط موارد المشروع.

14. دراسة (احمد رشوان ، 2021)

تهدف الدراسة إلي التعرف علي مدي أهمية تطبيق ممارسات التصنيع الخالي من الفاقد باعتبارها أحد النظم الحديثة والمعاصرة، وما يعكسه تطبيق هذه الممارسات من آثار هامة ونافعة للمنظمة متمثلة في تخفيض العيوب وفي نفس الوقت تخفيض تكاليف تحقيق ذلك، والحد من استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث البيئي، وتحقيق رضا العملاء بالتطبيق علي قطاع صناعات الأجهزة المنزلية والهندسية في محافظة الإسكندرية، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم انتهاج وتبني العديد من الشركات للنظم التصنيعية المعاصرة ومنها نظام التصنيع الخالي من الفاقد والذي يهدف لتحسين الأهداف التشغيلية والاستراتيجية للمنظمة، وفي سبيل الوصول لهذا الهدف تم تطوير سبعة

فروض مفادها أن تطبيق ممارسات التصنيع الخالي من الفاقد يمكن أن تؤثر علي تحسين أداء المنظمة، وتم الاعتماد على قائمة استقصاء طورها الباحث لجمع البيانات الأولى التي تخدم غرض الدراسة، ومن خلال مقياس كرونباخ الفاتم التأكد من ثبات مقاييس متغيرات الدراسة، وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط تم اختبار فروض الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير إيجابي لممارسات التصنيع الخالي من الفاقد علي أداء المنظمة في الشركات محل الدراسة، كما أوصيت الدراسة بعدة توصيات أبرزها ضرورة نشر ثقافة التصنيع الخالي من الفاقد كأحد آليات المساعدة في تعظيم المنفعة التي يحصل عليها العميل لما لها من آثار إيجابية على ترشيد التكاليف، وتحسين الجودة، وزيادة الربحية للمنظمة

4/1- هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحديد دور تطبيق منهجية الخالي من الفاقد على تحسين جودة المراجعة الداخلية. وهذا الهدف ينبثق منه أهداف فرعية:

- 1- تحسين أداء إدارة المراجعة وبالتالي تخفيض مستوى تكلفة المراجعة الداخلية في ظل الموارد المحدودة بحيث تتلاءم مع التطبيق التكنولوجي السريع.
- 2- معالجة أوجه القصور في جودة أداء إدارة المراجعة من خلال التخلص من كافة أشكال الفاقد والضائع والجهد البشري.

5/1- أهمية الدراسة:

- 1- الأهمية العملية: - وتتمثل في تحسين جودة أداء المراجعة الداخلية من خلال اتباع فلسفة منهجية الخالي من الفاقد في بيئة الأعمال المصرية.
- 2- الأهمية العلمية: - حيث تعد الدراسة امتدادا للدراسات السابقة في البحث العلمي، والتي تبحث في تحسين جودة المراجعة الداخلية من خلال إتباع الأساليب الحديثة لتواكب تطورات العصر

6/1- فروض الدراسة:

- 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد وتحسين جودة أداء المراجعة الداخلية.

2- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد في المراجعة الداخلية والارتقاء في الأداء المهني لمهنة المراجعة الداخلية.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الخالي من الفاقد والتخلص من كافة أشكال الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية.

7/1- منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على مجموعة متكاملة من مناهج البحث العلمي، حيث يتم استخدامها بما يخدم أهداف البحث، حيث اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج التحليلي لكونه من أكثر المناهج استخداما في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وذلك بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في الدراسة، وذلك لخدمة أغراض العمل البحثي.

كما تم استخدام المنهج الاستقرائي والذي يشمل الاطلاع على الأدبيات التي تتناول الموضوع، وكذلك ما تم نشره من أبحاث ورسائل علمية ومقالات في الدوريات المتخصصة، كما تم الاعتماد على المصادر الأولية، وتم إعداد وتصميم قائمة استقصاء لخدمة أغراض العمل البحثي، وتم تحليل هذه القائمة من خلال برنامج SPSS للتحليل الإحصائي وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة والضرورية لموضوع الدراسة.

8/1- حدود البحث:

1- **حدود زمانية:** - حيث اقتصرت الدراسة على تناول البيانات وتحليلها حتى عام 2022 وذلك لخدمة أغراض العمل البحثي.

2- **حدود مكانية:** - تعتمد الدراسة على بيئة الأعمال المصرية.

3- **حدود موضوعية:** تتناول الدراسة دور منهجية الخالي من الفاقد في تحسين جودة المراجعة الداخلية دون التطرق لأي آثار إيجابية أخرى لمنهجية الخالي من الفاقد على مهنة المراجعة.

9/1- خطة الدراسة:

الفصل الأول: الإطار العام للبحث.

الفصل الثاني: الإطار العام لمنهج الإنتاج الخالي من الفاقد.

الفصل الخامس: الدراسة الميدانية

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس: الدراسة الميدانية

بعد التطرق إلى دور منهجية الخالي من الفاقد في تحسين جودة المراجعة الداخلية من الجانب النظري، يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة وذلك من خلال وصف منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها ويتضمن كذلك وصفا للإجراءات التي قامت بها الباحثة في تقنين الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمدت عليها الباحثة في تحليل الدراسة ومن أهمها استخدام التحليل الإحصائي spss ويتم تناول عناصر الفصل على النحو التالي:

1/5- عينة أدوات الدراسة.

2/5- أدوات الدراسة.

3/5- المعالجة الإحصائية المستخدمة.

4/5- صدق الدراسة وثباتها.

5/5- تحليل نتائج قائمة الاستقصاء.

6/5- نتائج اختبار فروض الدراسة.

7/5- خلاصة الدراسة الميدانية ونتائجها

1/5- عينة وأدوات الدراسة

إن نجاح الانظمة الرقابية في وقتنا الحالي أصبح مرهونا بمدى فعالية تلك الأدوات ومدى اتباعها المفاهيم والتطورات الحديثة في شتى المجالات.

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية ، اما عينة الدراسة فتكونت من مدير ادارة المراجعة الداخلية او من ينوب عنه في تلك الشركات ، وتم الاعتماد في اختيار عينة الدراسة على أسلوب العينة الملائمة Convenience Sample وهى العينة التي يكون فيها الاختيار يعتمد على السهولة واليسر والملاءمة من خلال توافر الاشخاص المراد توزيع قائمة الاستقصاء عليهم داخل تلك الشركات ، وتم توزيع 400 قائمة استقصاء وتم استرجاع 343 قائمة بنسبة بلغت 85.75 % ولقد بلغت القوائم الصالحة لعملية التحليل 173 قائمة حيث خضعت بالكامل للتحليل الإحصائي ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي (جدول رقم 1)

جدول رقم 1 الاستبيانات الموزعة والمستردة

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستبيانات الموزعة	400	100%
الاستبيانات المستردة	343	85.75%
الاستبيانات الخاضعة للتحليل	173	43.25%

2/5: - أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

لغرض الحصول على البيانات والمعلومات لخدمة أغراض العمل البحثي، تم الاعتماد على الأدوات الآتية:

1/2/5: - المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من الدراسة تم الاستعانة بالمقالات والرسائل الجامعية والكتب العلمية والدوريات الأجنبية والعربية المختصة بموضوع الدراسة.

2/2/5: - قائمة الاستقصاء

وهي أداة قياس تم الاعتماد عليها في تصميمها على آراء مجموعة من الكتاب والباحثين في مجال موضوع البحث وذلك للحصول على البيانات الأولية اللازمة لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة وتضمنت أسئلة ذات اختيارات متعددة وأسئلة محددة الإجابة، ولقد استقرت الباحثة على المقياس الذي تتراوح مدى الاستجابة فيه من (1:5) مقياس Likert وكان كالاتي طبقا للجدول (رقم2)

جدول (رقم2): مقياس لكرات الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

المصدر: أوما سيكران، طرق البحث في الإدارة: مدخل لبناء المهارات البحثية، تعريب إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 284.

ثم نحدد الاتجاه حسب رقم المتوسط الحسابي بحيث يكون ذلك بعد حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

الجدول رقم (3): طول الفئات

الرأي	المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1.80
غير موافق	من 1.81 إلى 2.60
محايد	من 2.61 إلى 3.40
موافق	من 3.41 إلى 4.20
موافق بشدة	من 4.21 إلى 5

المصدر: من إعداد الباحثة.

3/5- المعالجة الإحصائية المستخدمة: -

تختلف أساليب التحليل الإحصائي من حيث شمولها وعمقها وتعقيدها باختلاف الهدف من إجرائها ، وبغية الوصول إلى مؤشرات معتمده تدعم أهداف الدراسة وفرضياتها فقد تم فحص البيانات وتبويبها وجدولتها ليسهل التعامل معها بواسطة الحاسب الألي، وتم استشارة متخصصين في الجوانب الإحصائية ومعالجة البيانات لغرض اختبار نموذج الدراسة والفروض التي قامت عليها ، حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات قائمة الاستقصاء والحصول على مخرجات لجميع أسئلة قائمة الاستقصاء لمعرفة مدى موافقة عينة الدراسة على أسئلة قائمة الاستقصاء المختلفة.

4/5- صدق أداة الدراسة وثباتها: -

1/4/5-: - الصدق الظاهري

تطلب التحقق من الصدق الظاهري للمقياس الاستعانة بالمحكمين من أعضاء هيئة التدريس المنتمين لقسم المحاسبة والإحصاء، بقصد الاستفادة من خبراتهم في اختصاصتهم، مما جعل المقياس أكثر دقة وموضوعية في القياس، ومما زاد في الاطمئنان إلى صحة النتائج التي تم التوصل إليها، وقد بلغ عدد المحكمين (4) وبلغت نسبة الاستجابة الكلية (100%)

2/4/5-: - ثبات أداة الدراسة

من أجل الاستدلال على أن قائمة الاستقصاء تقيس العوامل المراد قياسها والتثبت من صدقها فقام الباحث بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب Cronbach Alpha الذي يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى وهو ما يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس كما أن معامل Alpha يزود بتقدير جيد للثبات ، وذلك على الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة Alpha , لكنه من الناحية التطبيقية يعد ($\text{Alpha} \geq 0.60$) معقولاً في البحوث المتعلقة بالعلوم الانسانية كما يوضحه جدول (رقم4) الخاص بالجزء الثاني من قائمة الاستقصاء الذي تناول دور منهجية الخالي من الفاقد في تحسين جودة المراجعة الداخلية بالتطبيق على مديري وحدات المراجعة الداخلية داخل الشركات المساهمة المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية

جدول رقم 4 اختبار قيمة (α) ألفا

أبعاد قائمة الاستقصاء	قيمة (α) ألفا
العلاقة بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد وتحسين جودة أداء المراجعة الداخلية	0.687
العلاقة بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد في المراجعة الداخلية والارتقاء في الأداء المهني	0.902
العلاقة بين نظام الخالي من الفاقد والتخلص من كافة أشكال الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية	0.655
المجموع	0.910

5/5- تحليل نتائج قائمة الاستقصاء

وتم تقسيم الاستقصاء كما يلي:

الجزء الأول :- يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 8 فقرات

الجزء الثاني: - تناول " دور منهجية الخالي من الفاقد في تحسين جودة المراجعة الداخلية " وتم تقسيمه إلى ثلاث محاور كما يلي:

المحور الأول: - العلاقة بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد وتحسين جودة أداء المراجعة الداخلية، ويتكون هذا المحور من 11 فقرة

المحور الثاني: - العلاقة بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد في المراجعة الداخلية والارتقاء في الأداء المهني، ويتكون من 11 فقرة

المحور الثالث: - العلاقة بين نظام الخالي من الفاقد والتخلص من كافة أشكال الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية، ويتكون من 11 فقرة .

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات " غير موافق بشدة" غير موافق " محايد "موافق" موافق بشدة.

الجزء الثالث: - دراسة الارتباط Correlations بين محاور قائمة الإستقصاء باستخدام معامل بيرسون ومستوى الدلالة الإحصائية sig

1/5/5: - الجزء الأول: - المتغيرات الديموجرافية

ولقد تبين من التحليل أن المتغيرات الديموجرافية كان لها أثر واضح في فهم أفراد العينة لأسئلة قائمة الاستقصاء والإجابة عليها بموضوعية وذلك من خلال سنوات الخبرة في عمل والمؤهلات العلمية والتخصص العلمي للعاملين ومدى مشاركتهم في اتخاذ القرارات ويوضح ذلك التحليل جدول (رقم 5)

جدول رقم 5 الخصائص الديموجرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1- الجنس	ذكر	112	65%
	أنثى	61	35%
		173	
2- العمر	من 21-30	78	45%
	من 30-40	56	32%
	من 40 فأكثر	39	23%
		173	
3- المؤهل العلمي	دكتوراه	34	20%
	ماجستير	60	35%
	بكالوريوس	79	45%
	ثانوية عامة	-	-
		173	
4- التخصص العلمي	محاسبة ومراجعة	90	53%

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
	علوم إحصائية	33	19%
	إدارة أعمال	43	25%
	إقتصاد	7	4%
		173	
5- سنوات الخبرة	أقل من 3	21	12%
	من 3-6	58	34%
	من 6-9	32	18%
	من 9-12	43	25%
	من 12 فأكثر	19	11%
			173
6- المشاركة في إتخاذ القرار	دائما	60	34%
	غالبا	24	14%
	أحيانا	78	45%
	لا يوجد مطلقا	11	7%
		173	
7- المسمى الوظيفي	مدير مالي	21	12%
	نائب مدير مالي	43	25%
	رئيس حسابات	39	23%

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
	مدير مراجعه داخلية	38	18%
	محاسب	32	18%
		173	
8- القسم الوظيفي	إدارة المراجعة	97	57%
	إدارة المخاطر	76	43%

من خلال النتائج التي ظهرت في الجدول السابق يتبين (وصف عينة الدراسة) من حيث التوزيع التكراري، النسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية

- من حيث الجنس حيث يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة بلغ من الذكور 65% ومن الإناث 35%
- من حيث العمر حيث يتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة بلغت أعمارهم من 21-30 سنة 45%، ومن 30-40 سنة 32% ومن 40 فأكثر 23%
- من حيث المؤهل العلمي حيث اتضح من الجدول السابق أن أفراد العينة بلغ عدد الحاصلون على شهادة الدكتوراه 23 فرد بنسبة 13% والحاصلون على شهادة الماجستير 49 فرد بنسبة 28% والحاصلون على البكالوريوس 68 فرد بنسبة 39% ولا يوجد في العينة من هم دون شهادة البكالوريوس
- من حيث التخصص العلمي حيث أتضح أن عدد أفراد العينة الحاصلين على تخصص المحاسبة بلغ عددهم 77 فرد بنسبة 45%، وعدد أفراد العينة الحاصلين على تخصص علوم إحصائية 33 فرد بنسبة 19%، وعدد أفراد العينة الحاصلين على تخصص إدارة أعمال 43 فرد بنسبة 25%، وعدد أفراد العينة تخصص إقتصاد 7 أفراد بنسبة 4%
- من حيث سنوات الخبرة ومن خلال هذا المتغير نلاحظ على أفراد العينة هناك تفاوت في سنوات الخبرة حيث مثلت الفئة التي كانت سنوات خبرتها أقل من ثلاث سنوات نسبة 12%، والفئة التي تراوحت من 3-6 سنوات مثلت 34%، والفئة التي تراوحت من 6-9 سنوات مثلت نسبة 18%،

والفئة التي تراوحت من 9-12 سنوات خبرة مثلت 25 %، والفئة التي كانت أكثر من 12 سنة خبرة مثلت بنسبة 11 %

- من حيث المشاركة في إتخاذ القرار يتضح من خلال تحليل أفراد العينة أن هناك نسبة 18 % يشاركون في إتخاذ القرار وهناك 14 % غالبا يشاركون في إتخاذ القرار بينما هناك 45 % يشاركون أحيانا في إتخاذ القرار و17 % لا توجد اى مشاركة في القرار داخل

- من حيث المسمى الوظيفي لأفراد العينة حيث تبين أن الميرين المالين يمثلون 12 % من عينة الدراسة وان نائب المدير المالي يمثل عدد 25 % وان رئيس الحسابات يمثل 22 % داخل العينة بينما يمثل مدير المراجعة الداخلية 2 % وعدد المحاسبين داخل العينة يمثلون 18 %

- من حيث القسم الوظيفي لأفراد عينة الدراسة حيث مثلت إدارة المراجعة نسبة 57 % ومثلت ادارة أخطار الائتمان داخل عينة الدراسة نسبة 43 %

2/5/5: الجزء الثاني: دور منهجية الخالي من الفاقد في تحسين جودة المراجعة الداخلية

1/2/5/5- الفرض الأول: اختبار العلاقة بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد وتحسين جودة أداء

المراجعة الداخلية ويتكون من 11 فقرة

جدول رقم 6 اختبار الفرض الأول

العبارة	المقياس					المؤشر الإحصائي	
	1	2	3	4	5	الانحراف	الدرجة
	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	الوسيط الحسابي	الموافق
تطبيق نظام الخالي من الفاقد يؤدي إلى احتفاظ الإدارة داخل منظمة الأعمال بدليل أو لائحة حوكمة يعكس رغبة المنظمة في إتباع أحدث	-	9.3	7	62.8	20.9	3.95	0.815 موافق

المؤشر الإحصائي			المقياس					العبارة
درجة الموافق	الانحراف الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	5	4	3	2	1	
			النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
								الممارسات السليمة وتحسين جودة أداء المراجع الداخلي.
موافق	0.774	4.14	27.9	60.8	2.3	7	-	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يؤدي إلى تميز الإدارة العليا بالمرونة الكافية لتتناسب مع الاحتياجات المختلفة لقسم المراجعة الداخلية ولا تتعارض مع مصلحة الشركة وتحسين جودة أداء المراجع الداخلي.
موافق	0.710	4.14	27.9	62.8	4.7	4.7	-	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يؤدي إلى توافق القواعد والمتطلبات القانونية التنظيمية التي تؤثر على ممارسات وظيفة المراجعة الداخلية مع القواعد

المؤشر الإحصائي			المقياس					العبارة
درجة الموافقة	الانحراف الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	5	4	3	2	1	
			النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
								والقوانين والقواعد المهنية وتحسين جودة أداء المراجع الداخلي.
غير موافق	1.295	2.58	2.3	34.9	9.3	25.6	27.9	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يؤدي إلى اتسام قسم المراجعة الداخلية داخل منظمة الأعمال بالعدالة وعدم التحيز بين مجلس إدارة، وأصحاب المصالح وتحسين جودة أداء المراجع الداخلي.
موافق	0.935	3.53	11.6	48.8	20.9	18.6	-	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يؤدي إلى توزيع المسؤوليات الإشرافية والتنفيذية، وتطبيق القوانين بين مختلف الإدارات وتحسين جودة أداء المراجع الداخلي.

المؤشر الإحصائي			المقياس					العبارة
درجة الموافقة	الانحراف الوسط الحسابي	5	4	3	2	1		
							النسبة %	
موافق بشدة	0.592	4.47	51.2	44.2	4.7	-	-	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يؤدي إلى تمتع العلاقة بين الإدارة العليا وادارة المراجعة الداخلية بالشفافية وتحسين جودة أداء المراجع الداخلي.
موافق بشدة	0.495	4.40	39.5	60.5	-	-	-	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يعمل على ضرورة وجود لجان ضمن مجلس الإدارة لمتابعة وقياس كفاءة المراجعة الداخلية تؤدي إلى تحسين جودة أداء المراجع الداخلي.
موافق	0.710	4.14	27.9	62.8	4.7	4.7	-	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يعمل على إن ضرورة تأكيد اجتماع اللجنة مرة واحدة على الأقل في السنة لدراسة

المؤشر الإحصائي			المقياس					العبارة
درجة الموا فق	الانحرا ف الوسط الحسابي المعيار ي	الانحرا ف الوسط الحسابي المعيار ي	5	4	3	2	1	
			النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
								المتطلبات الحديثة للمراجعة الداخلية ويؤدي إلى تحسين جودة أداء المراجعة الداخلية.
غير موافق	1.295	2.58	2.3	34.9	9.3	25.6	27.9	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يؤدي إلى تقييم كفاءة عمليات إدارة المخاطر هو دور استشاري من قبل المراجعين الداخليين وتحسين جودة أداء المراجع الداخلي ..
موافق	0.935	3.53	11.6	48.8	20.9	18.6	-	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يؤدي إلى قيام المراجعين الداخليين بمساعدة منظمة الأعمال على تحديد وتقييم وتطبيق منهجيات مناسبة لإدارة

المؤشر الإحصائي			المقياس					العبارة
درجة الموافق	الانحراف الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	5	4	3	2	1	
			النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
								المخاطر وتحسين جودة أداء المراجع الداخلي.
موافق	0.973	3.65	9.3	67.4	7	11.6	4.7	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يؤدي إلى قيام المراجعين الداخليين بعمليات الفحص والتقييم وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة العمليات داخل منظمة الأعمال وتحسين جودة أداء المراجع الداخلي
موافق	0.79	3.84						متوسط إجمالي الإجابات

يتضح لنا من الجدول رقم (6) أن آراء أفراد العينة المدروسة كانوا على اتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي 3.84 أي أن نشاط المراجع الداخلي على إدراك تام بأهمية تطبيق نظام الخالي من الفاقد وبالتالي تساهم في تحسين جودة أداء المراجعة الداخلية وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية وذلك من خلال وضع برنامج وخطط للمراجعة الداخلية مدروسة جيدا وذلك بناء على التحليلات والتقييمات الموضوعية والملاءمة من قبل إدارة المراجعة الداخلية وهذا ما

يوضحه المستوى الكلي للانحراف المعياري 0.791 وهو مقبول بما يؤكد على وجود علاقة ذو

تأثير احصائي بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد و تحسين جودة أداء المراجعة الداخلية

2/2/5/5- الفرض الثاني: العلاقة بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد في المراجعة الداخلية

والارتقاء في الأداء المهني، ويتكون من 11 فقرة

جدول 7 اختبار الفرض الثاني

العبارة	المقياس					المؤشر الإحصائي	
	1	2	3	4	5	الانحراف	المتوسط
	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	ف	الحسابي
تطبيق نظام الخالي من الفاقد يعمل على وجود اللوائح والأنظمة الداخلية للشركة التي تحدد وضع المراجع الداخلي في الهيكل التنظيمي لمنظمة يساعد على الارتقاء في الأداء المهني للمراجع الداخلي	-	9.3	7	62.8	20.9	0.815	3.95
تطبيق نظام الخالي من الفاقد يؤكد على ضرورة وجود لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعة الداخلية	-	7	2.3	60.8	27.9	0.774	4.14

المؤشر الإحصائي			المقياس					العبارة
درجة الموا فق	الانحرا ف الوسط الحسابي المعيار ي	الانحرا ف الوسط الحسابي المعيار ي	5	4	3	2	1	
			النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
								وباقى إدارات الهيكل التنظيمي والارتقاء في الأداء المهني للمراجع الداخلي
موافق	0.710	4.14	27.9	62.8	4.7	4.7	-	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يساعد على وجود إدارة المراجعة الداخلية ضمن هيكل تنظيمي يسمح بأداء مهامه بالشكل المناسب والارتقاء في الأداء المهني للمراجع الداخلي
غير موافق	1.295	2.58	2.3	34.9	9.3	25.6	27.9	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يساعد على وجود عدد كاف من موظفي ادارة المراجعة الداخلية لتنفيذ عمليات المراجعة في جميع أقسام وإدارات المؤسسة

المؤشر الإحصائي			المقياس					العبارة
درجة الموافقة	الانحراف الوسط الحسابي	5	4	3	2	1		
							النسبة %	
								والارتقاء في الأداء المهني للمراجع الداخلي
موافق	0.935	3.53	11.6	48.8	20.9	18.6	-	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يساعد على مشاركة المراجع الداخلي في القرارات التي تخص الهيكل الإداري للمنظمة والارتقاء في الأداء المهني للمراجع الداخلي
موافق بشدة	0.592	4.47	51.2	44.2	4.7	-	-	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يساعد على مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم الهيكل الإداري لمنظمة الأعمال والارتقاء في الأداء المهني للمراجع الداخلي
موافق	0.773	3.70	9.3	60.5	20.9	9.3	-	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يساعد على وجود

المؤشر الإحصائي			المقياس					العبارة
درجة الموا فق	الانحراف الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	5	4	3	2	1	
			النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
								ادارة المراجعة الداخلية في منظمات ذات كبيرة والارتقاء في الأداء المهني للمراجع الداخلي
موافق	0.947	3.91	25.6	51.2	14	7	2.3	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يساعد على زيادة حجم تعقد المنظمات التي تعمل فيها ادارة المراجعة الداخلية والارتقاء في الأداء المهني للمراجع الداخلي
موافق	0.877	3.60	11.6	48.8	30.2	7	2.3	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يساعد على اتساق العمليات المنفذة مع نظم الرقابة الداخلية المقررة داخل المنظمة والارتقاء في الأداء المهني للمراجع الداخلي
موافق	0.973	3.65	9.3	67.4	7	11.6	4.7	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يساعد على وجود

المؤشر الإحصائي			المقياس					العبارة
درجة الموا فق	الانحراف الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	5	4	3	2	1	
			النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
								مراجعين داخليين مؤهلين وذو خبرة جيدة داخل وحدات المراجعة الداخلية والارتقاء في الأداء المهني للمراجع الداخلي
موافق	0.993	3.67	18.6	48.8	14	18.6	-	تطبيق نظام الخالي من الفاقد يساعد على تقديم المراجعين الداخليين معلومات ذات مصداقية عن الرقابة الداخلية داخل المنظمة والتأكد أن مجلس الإدارة يتلقى معلومات صحيحة وموثوقة من الإدارة والارتقاء في الأداء المهني للمراجع الداخلي
موافق	0.85	3.81						متوسط إجمالي الإجابات

يتضح لنا من الجدول رقم (7) أن آراء أفراد العينة المدروسة كانوا على اتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي 3.81 العلاقة بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد في المراجعة الداخلية والارتقاء في الأداء المهني أي أن نشاط المراجع الداخلي يعمل من خلال اتباع الأساليب الحديثة والأدوات الحديثة بما يساعد في الارتقاء بالأداء المهني لوحدات المراجعة الداخلية وهذا ما يوضحه المستوى الكلي للانحراف المعياري 0.853 وهو مقبول أي أنه توجد علاقة ذات تأثير إحصائي بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد في المراجعة الداخلية والارتقاء في الأداء المهني

3/2/5/5- الفرض الثالث العلاقة بين نظام الخالي من الفاقد والتخلص من كافة أشكال الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية ويتكون من 11 فقرة

جدول رقم 8 اختبار الفرض الثالث

العبارة	المقياس					المؤشر الإحصائي	
	1	2	3	4	5	الانحراف	الوسط الحسابي
	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	ف	الموا
						ي	فق
في ضوء منهجية ومبادئ نظام الخالي من الفاقد يتمتع المراجع الداخلي بالحرية في اختيار الميادين والأنشطة التي يجب فحصها وبالتالي يؤدي إلى التخلص من الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية.	4.7	32.6	2.3	51.2	9.3	3.28	1.161
في ضوء منهجية ومبادئ نظام الخالي من الفاقد يمكن	-	-	9.3	51.2	39.5	4.30	0.638

المؤشر الإحصائي			المقياس					العبارة
درجة الموافق	الانحراف الوسطي	الوسيط الحسابي	5	4	3	2	1	
			النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
								للمراجع الداخلي أداء مهامه بكل نزاهة وموضوعية وبالتالي يؤدي إلى التخلص من الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية
موافق	1.045	3.84	27.9	44.2	14	11.6	2.3	في ضوء منهجية ومبادئ نظام الخالي من الفاقد والمأمور المراجع الداخلي بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لأداء عمله يؤدي إلى التخلص من الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية
موافق	0.989	3.79	20.9	55.8	4.7	18.6	-	في ضوء منهجية ومبادئ نظام الخالي من الفاقد وحرص المراجع الداخلي على التحصيل العلمي المستمر لتطوير مهاراته يؤدي إلى التخلص من الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية

المؤشر الإحصائي			المقياس					العبارة
درجة الموا فق	الانحرا ف الوسط الحسابي المعيار ي	الانحرا ف الوسط الحسابي المعيار ي	5	4	3	2	1	
			النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
موافق	0.732	4.19	32.6	58.1	4.7	4.7	-	في ضوء منهجية ومبادئ نظام الخالي من الفاقد واتباع المراجع الداخلي معايير مهنية واضحة وسليمه وتتوافق مع معايير المراجعة المهنية الدولية يؤدي إلى التخلص من الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية
موافق بشدة	0.709	4.21	20.9	60.5	9.3	9.3	-	في ضوء منهجية ومبادئ نظام الخالي من الفاقد وانسجام المراجع الداخلي مع الخطط والسياسات المطبقة داخل المنظمة يؤدي إلى التخلص من الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية
موافق	0.828	3.93	34.9	53.5	9.3	2.3	-	في ضوء منهجية ومبادئ نظام الخالي من الفاقد وقيام المراجع الداخلي برفع

المؤشر الإحصائي			المقياس					العبارة
درجة الموا فق	الانحرا ف المعيار ي	الوسط الحسابي	5	4	3	2	1	
			النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
								تقرير إلى الإدارة العليا بناتج المراجعة مباشرة يؤدي إلى التخلص من الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية
موافق	0.859	4.02	27.9	55.8	7	9.3	-	في ضوء منهجية ومبادئ نظام الخالي من الفاقد والتزام المراجع الداخلي بالتعليمات الصادرة عن الهيئات المهنية الدولية والمحلية لحماية اصول الشركة يؤدي إلى التخلص من الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية
موافق	1.032	3.51	14	48.8	11.6	25.6	-	في ضوء منهجية ومبادئ نظام الخالي من الفاقد وقيام المراجعين الداخليين بمساعدة منظمة الأعمال على تحديد وتقييم وتطبيق منهجيات مناسبة لإدارة

المؤشر الإحصائي			المقياس					العبارة
درجة الموافق	الانحراف الوسطي	الوسيط الحسابي	5	4	3	2	1	
			النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
								المخاطر يؤدي إلى التخلص من الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية
موافق بشدة	0.559	4.21	27.9	65.1	7	-	-	في ضوء منهجية ومبادئ نظام الخالي من الفاقد وقيام المراجعين الداخليين بعمليات الفحص والتقييم وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة العمليات داخل منظمة الأعمال يؤدي إلى التخلص من الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية
موافق	0.819	3.74	11.6	62.8	14	11.6	-	في ضوء منهجية ومبادئ نظام الخالي من الفاقد وقيام المراجعين الداخليين بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات داخل منظمة الأعمال

العبارة	المقياس					المؤشر الإحصائي	
	1	2	3	4	5	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %		
يؤدي إلى التخلص من الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية						3.87	0.66
متوسط إجمالي الاجابات							موافق

يتضح من الجدول السابق رقم أن أفراد العينة كانوا على اتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي 3.87 أي أن هناك علاقة بين اتباع المراجع الداخلي في تقييم ومتابعة أنشطته وعملياته وفقاً لمنهج الخالي من الفاقد إلى التخلص من كافة أشكال الفاقد وخفض تكلفة عمليات تلك الوحدات داخل الشركات وهذا ما يوضحه الانحراف المعياري (0.662) وكان التوجه العام لهذا المحور "موافق". أي أنه توجد علاقة ذو تأثير إحصائي بين نظام الخالي من الفاقد والتخلص من كافة أشكال الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية

جدول رقم 9 ملخص اختبار الفروض الثلاثة

الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	العلاقة بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد وتحسين جودة أداء المراجعة الداخلية	3.84	0.851	موافق
02	العلاقة بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد في المراجعة الداخلية والارتقاء في الأداء المهني	3.81	0.853	موافق

03	العلاقة بين نظام الخالي من الفاقد والتخلص من كافة أشكال الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية	3.87	0.662	موافق
----	---	------	-------	-------

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الاستبيان والبرنامج (SPSS).

3/5/5 دراسة الارتباط Correlations بين محاور قائمة الإستقصاء باستخدام معامل بيرسون ومستوى الدلالة الإحصائية sig

يوضح الجدول التالي رقم 10 ان هناك ارتباط عند القيمة sig تساوي 0,01

جدول رقم 10 الارتباط بين محاور الدراسة

محاور الإستقصاء	معامل الارتباط	المحور الثالث	المحور الثاني	المحور الأول
المحور الأول: - إختبار العلاقة بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد وتحسين جودة أداء المراجعة الداخلية	Pearson Correlation Sig (2-tailed) N	.491 .006 30	.721 .000 30	
المحور الثاني: - إختبار العلاقة بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد في المراجعة الداخلية والارتقاء في الأداء المهني	Pearson Correlation Sig (2-tailed) N	.755 .000 30		.721 .000 30
المحور الثالث: - إختبار العلاقة بين نظام الخالي من الفاقد والتخلص من كافة أشكال الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية	Pearson Correlation Sig (2-tailed) N		.755 .000 30	.491 .006 30

المصدر مخرجات spss

6/5- نتائج إختبار فروض الدراسة

1/6/5- اختبار الفرض الأول

والذي ينص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد وتحسين جودة أداء المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة لأوراق المالية المصرية $0.05=\alpha$

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.491 وهي أقل من 0.05 وقيمة $R = 721$. مما يعني قبول الفرضية توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد وتحسين جودة أداء المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة لأوراق المالية المصرية بمستوى دلالة إحصائية $0.05=\alpha$

2/6/5- اختبار الفرض الثاني

والذي ينص على " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد في المراجعة الداخلية والارتقاء في الأداء المهني للمراجعة الداخلية في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة لأوراق المالية المصرية عند مستوى دلالة إحصائية $0.05=\alpha$ ، من اختبار هذه الفرضية استعملنا معامل الارتباط لمعرفة مدى صدقها من عدمه وذلك من خلال وضع فرضية العدم والفرضية البديلة كالآتي

1- فرضية العدم: - وهي الفرضية الصفرية H_0

تعني عدم وجود علاقة ذو دلالة احصائية بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد في المراجعة الداخلية والارتقاء في الأداء المهني للمراجعة الداخلية في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة لأوراق المالية المصرية

2- الفرضية البديلة H_1 : - وتعني وجود علاقة ذو تأثير ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظام الخالي من

الفاقد في المراجعة الداخلية والارتقاء في الأداء المهني للمراجعة الداخلية في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة لأوراق المالية المصرية

وباعتبار α هو أقصى احتمال يمكن تحمله من الخطأ أي أن القيمة التي تعطي الفرضية العدم مقدرة 5% والباقي 95% تعطي الفرضية البديلة نسبة صحتها حيث إذا كان

α : - أكثر من القيمة الاحتمالية (sig) نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة

α : - أقل من القيمة الاحتمالية نرفض الفرضية البديلة وتقبل فرضية العدم

ومن خلال الدراسة الميدانية نلاحظ وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين ب 0.1755 كما نلاحظ القيمة الاحتمالية sig أقل من قيمة $\alpha=0.05$ ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1

3/6/5- اختبار الفرض الثالث

والذي ينص على " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الخالي من الفاقد والتخلص من كافة أشكال الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة لأوراق المالية المصرية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha=0.05$ تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.491 وهي أقل من 0.05 وقيمة $R = 0.755$ مما يعني قبول الفرضية التي تنص على أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الخالي من الفاقد والتخلص من كافة أشكال الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة لأوراق المالية المصرية بمستوى دلالة إحصائية $\alpha=0.05$

7/5- خلاصه الدراسة الميدانية ونتائجها

من خلال الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة لخدمة أغراض العمل البحثي قامت الباحثة بالتطرق إلى التعريف على عينة من الشركات التي تم الاستعانة بها في الدراسة الميدانية وتم التعرض إلى أسلوب المراجعة على مستواها كما تم استخدام البرامج الإحصائية من أجل اختبار الفرضيات التي ساهمت في تفسير النتائج التي توصلنا إليها ، ومن خلال نتائج الدراسة توصلنا إلى الإجابة عن أسئلة مشكلة الدراسة الرئيسية وما تفرع عنها من التساؤلات الفرعية المتمثلة في قياس دور منهجية الخالي من الفاقد في تحسين جودة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية ، وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى قبول فروض الدراسة والتي تنص على :-

- 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد وتحسين جودة أداء المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة لأوراق المالية المصرية $\alpha=0.05$
- 2- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الخالي من الفاقد في المراجعة الداخلية والارتقاء في الأداء المهني للمراجعة الداخلية في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة لأوراق المالية المصرية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha=0.05$

3- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الخالي من الفاقد والتخلص من كافة أشكال الفاقد وخفض تكلفة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة لأوراق المالية المصرية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha=0.05$

خلاصة الفصل الخامس

تناول الفصل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة وذلك من خلال وصف منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها ويتضمن كذلك وصفا للإجراءات التي قامت بها الباحثة في تقنين الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمدت عليها الباحثة في تحليل الدراسة ومن أهمها استخدام التحليل الإحصائي spss كما تناول الفصل صدق الدراسة وثباتها، تحليل نتائج قائمة الاستقصاء، نتائج اختبار فروض الدراسة، خلاصة الدراسة الميدانية ونتائجها.

أولا: المراجع العربية:

1/9- الكتب

- 1- أمين ، 2002 ، الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
 - 2- الجبالي، 2012، قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،
 - 3- حمد حلمي جمعة: تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة، دار الصفاء عمان، 2013
 - 4- حماد، 2003، إدارة المخاطر، الدار الجامعية ، الاسكندرية
 - 5- حماد، طارق عبد العال، 2007، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، مصارف)، ط1، الاسكندرية: الدار الجامعية.
 - 6- وهيب، محمد احمد ، 2011 ، إدارة المخاطر المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان
- 2/9- الرسائل والدوريات العلمية

- 1- ابراهيم، المدهون ، 2011 ، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العامة في قطاع غزة ، رساله ماجستير ، الجامعه الاسلاميه ، غزة .

- 2- احمد محمد رشوان، 2021، إثر الخالي من الفاقد على أداء المنظمة – دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية، كلية التجارة، جامعه الاسكندرية، العدد الأول، الجزء 58.
- 3- الاشقر، اسماء رفعت، 2018، التكامل بين نظام الانتاج الخالي من الفاقد وأدوات ادارة التكاليف لدعم الميزة التنافسية، مجلة جمعية ادارة الأعمال العربية.
- 4- إيهاب، ديب مصطفى رضوان، 2012 ، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية –دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في المحاسبة التمويل، فلسطين.
- 5- أبو كمال، محمد نبيل، 2007، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين- رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الاسلامية، غزة
- 6- البشارى ، خليل سيد ، 2009 ، أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة - دراسة حالة البنك الخارجي السوداني- رساله ماجستير غير منشورة ، جامعة أكلي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، السودان
- 7- النجار، محمد، 2005، إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة فيها، مجلة البنوك، فلسطين، العدد 27
- 8- أبو المحاسن، سمير سيد، دراسة حول مرا جعة الأعمال كوظيفة حديثة من وظائف المراجعة الداخلية، 2003، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مجلد 28 العدد الأول
- 9- البرغوثي، رفعت، 2007، دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الدولي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونية، عمان.
- 10- الصواف، خالد، 2011، أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعه الموصل
- 11- بكري، حسن سيد، 2005، "دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد رقم 30

- 12- باسو، 2013، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر الائتمان المصرفي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- 13- . بن داود، محمد عبد النور (2015)، " دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات " رسالة ماجستير منشورة عبر الانترنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح.
- 14- حسين، صادق، 2009، العلاقة بين لجنة المراجعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعه عين شمس، العدد الأول، الجزء الثاني، السنة الثالثة عشر
- 15- رشامصطفى عبد الحميد الجوهري، "دور نظم التصنيع المرنة في تحقيق الخفض الاستراتيجي للتكلفة – دراسة ميدانية“، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2009، ص 55.
- 16- حفصية، على حسن، 2015، فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العموم الاقتصادية والتجارية وعموم التسيير، الجزائر.
- 17- جمعة، محمد، 2007، المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان
- 18- خليل، محمد احمد إبراهيم، (2014)، " فعالية المصادر الخارجية في أداء خدمات المراجعة كنشاط مضيف للقيمة وأثرها على قرارات منح الائتمان لمنظمات الأعمال – دراسة نظرية اختبارية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، دراسة نظرية، العدد الرابع
- 19- -سامي، حسن، 2009، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعه طنطا، العدد الأول.
- 20- سعدودي، محمود خليل، 2015، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، رسالة ماجستير، جامعه قاصدي، الجزائر.
- 21- صالح، حسن محمد، 2007، أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن

- 22- صالح، حسن محمد، 2011، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
- 23- صديق، نور محمد، 2007، العلاقة بين نظم المعلومات المصرفية ونظام الرقابة الداخلية وتأثيرها على خدمة الزبون، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007
- 24- عيسى، حسن محمد، 2008، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعه الاسكندرية، العدد الأول، المجلد الخامس والاربعون
- 25- عبده، محمد سيد، 2011، إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في اداره المخاطر في بينه الأعمال المصرفيه، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعه كفر الشيخ
- 26- عبد اللطيف، محمد 2012" إطار مقترح للتكامل بين منهجية الانتاج الخالى من الفاقد ومنهجية ستة سيجما بغرض تطوير أداء المنشآت الصناعية " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الثاني، المجلد 49
- 27- راغب، محمد سيد، 2010، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، المجله الاردنيه لعلوم الاقتصاد، عمان
- 28- رضوان، توفيق، 2011، أثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، البنوك الفلسطينية، رسالة ماجستير، غزه
- 29- مخلوف، محمد حسن، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشوره، 2007
- 30- لطفي، محمد حسنين، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين سير المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعه الجزائر 2010
- 31- خطاب، محمد شحاته "التكامل بين إدارة التكلفة وحوكمة الشركات، أطار مقترح: دراسة نظرية وميدانية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني 2010، ص 655 - 718

- 32- هاشم، محمد صالح، (2014)، إطار مقترح لتخفيض تكلفة جودة المراجعة الخارجية باستخدام منهجية ستا سيجما الخالية من الفاقد، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعه عين شمس، العدد الأول، الجزء الثاني، السنة الثالثة عشر.
- 33- شيرين، فتحي احمد، (2016)، تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر باستخدام التقويم المتوازن، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- 34- هبة، محمود حسين، (2012) مدى التزام سيجما ستة التدقيق الداخلي دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بقطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة.
- 35- يوسف، محمد سيد، 2007، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة
- 36- يوسف، صلاح عبد الله، " دور المراجعة الداخلية في تحسين إدارة المخاطر"، *المجلة العلمية التجارة والتمويل*، كلية التجارة – جامعة طنطا، العدد الثالث، 2013، ص 117-173.

ثانيا المراجع الاجنبية

1. Aghili S,2009” **A six sigma Approach to internal Auditing** “strategic finance pp.22-32
2. Amat, O. et al, (2006), **The Ethics of Creative Accounting**, Working Paper, P7.
3. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). (2004). **Consideration of fraud in a financial statements audit statement on auditing standards NO. 84**, New york, NY, AICPA.
4. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). (2009) **Consideration of fraud in a financial statements audit statement on auditing standards NO. 84**, New york, NY, AICPA.
5. Beasley, M.S, 2009, An empirical analysis of the relation between the board of director composition and financial statement fraud. **The Accounting Review**, (October):443-466.2012
6. Beasley, Mark S., & author, (2013), "**The Impact of Enterprise Risk Management on the Internal Audit Function**

7. Belkaoui, A.R, (2014), **Accounting Theory**, fifth ed, Thomas learning, London, UK, PP. 56-57.
8. David, (2009), "**Risk Based Internal Auditing: An introduction**". Available from: www.internalaudit.biz.
9. David, (2012), "**Risk Based Internal Auditing: An introduction**". Available from: www.internalaudit.biz.
10. Douglas Carmichael & Others, (2005), **Auditing Concept and Methods: Guide to Current Theory and Practice**, 6th Edition, McGraw-Hill.
11. GERHARD Schroeck, (2012), **risk management and value ratio in financial institutions**, johnwiley & sons, Canada.
12. Gramling, Audrey A & Hermanson, Dana R, (2009), "Developing anERM Mindset ", **Internal Auditing**, Vol. 24, Iss. 2, pp. 37- 40.2014
13. Herman's son, Dana R. Rihenberg, Larry, 2014, **Internal Audit and organizational Governance**, The Institute of Internal Auditors Research Foundation copyright by IIA
14. Institute of Internal Auditors IIA, (2012), " **Code of Ethics and Standards for The Professional Practice of Internal Auditing**.
15. J. Womack and T. Daniel (2004) ◊ **Lean Thinking: Banish Waste and Create Wealth in your Corporation**◊ Simon & Schuster ◊ second edition ◊ New York ◊ p.76.
16. Jeffry, C.,2010. Internal control at private companies and nonprofits. **The CPA Journal** 78 (9): 52- 54.
17. Keegan, J.R., and D.M. Hano. 2013. Auditors consideration of corporate governance and management control philosophy in preplanning and planning judgments. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**
18. Martin J. Coe, (2011), Fu Lfilling the Requirements of Section 404, **Journal of Accounting**, (<http://www.aicpa.org/puds/jafa/mar2005/coe.htm>).
19. Micheal George◊ **Lean Six Sigma for Service**◊ Mc Graw-Hill◊NewYork◊ 2003 ◊p.87.
20. Sanjaya P.S.; Young L., (2013), Voluntary Disclosure and Earnings Manaement at Bank Companies Listed in Indonesia Stock Exchange, **China-USA Business Review**, Vol.11, No.3, P.P. 368-374.
21. Schipper, K., (2005), Commentary on Earning Management, **Accounting Horizons**, Vol. 3, No. 4, P92.

22. Sonay Agca, 2010 **“The performance of Alternative Interest Rate Risk Measures and Immunization Strategies Under a Heath.**
23. The Institute of Internal Auditors, **“Practical Considerations Regarding Internal Auditing Expressing an Opinion on Internal Control**, USA, June 2013, P: 07.
24. The Institute of Internal Auditors, **“Practical Considerations Regarding Internal Auditing Expressing an Opinion on Internal Control**, USA, June 2013, P: 03.
25. The Institute of Internal Auditors, **“Practical Considerations Regarding Internal Auditing Expressing an Opinion on Internal Control**, USA, June 2009, P: 03.
26. The Institute of Internal Auditors, **“Practical Considerations Regarding Internal Auditing Expressing an Opinion on Internal Control**, USA, June 2013, P: 07
27. Treadway, J.C., (2009) **Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting, National Commission on Fraudulent Financial Reporting, Washington, D. C., P.44.**
28. Vector Arumugam & et al. **“Observation: A Lean Tool for Improving the Effectiveness of Lean Six Sigma”**, *The TQM Journal* , Vol.24, No.3,2012, p.275.
29. Waston R., 2013 **“lean Audit &leaner Audit fess “james Moore certified public Accountants and consultants**, pp 5-14.
30. William Bentley & Peter Davis , **Lean Six Sigma Secrets for CEO** ,Taylor, and Francis Group, 2010,p.105.
31. Rajesh Jugulum and Philip Samuel ,**Design for Lean Six Sigma: A Holistic Approach to Design and Innovation**, John Wiley & Sons, Inc,2008, pp.9-50.
32. Brian Maskel & Bruce Baggaley, **Practical Lean Accounting**, Productivity Press, N.Y, p.57.
33. Bill Waddel , **"Lean Accounting Is the Key "**, July 2009, Av. At: <http://www.evolvingexcellence.com>.